دولة فلسطين

وزارة التربية والتعليم

مديرية التربية والتعليم/ طوباس

مدرسة بنات وادي الفارعة الثانوية

الشاذ في كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .

عنايت راشد صالح صلاحات

Phone 97209-2678424

Er9009@gmail.com

Master degree in environment science

إهداء

نهدي عملنا هذا إلى أمنا الحبيبة التي أرضعتنا لبن الآباء والكبرياء, إلى أمنا فلسطين.

نهديه إلى أمنا الحنونة وإلى أبينا الصابر الصامد كصمود شجرة الزيتون أمام تحديات الزمن.

إلى كل من ركب زورق المحن وجعله منارة يهتدي بها إلى سبيل العلم والمعرفة.

إلى كل من علمني حرفا وقدم لي نصحاً وأسدى إلي رأياً سديداً

وإلى كل من يهمه أمر الوطن الحبيب وإلى كل من يصدق بانتمائه إلى فلسطين وإلى كل من يشعر مع هذا الوطن الحبيب.

Abstract

The different in alkashaf book about the fact of download and eye seeing in the face of consideration.

My research title is “The different in alkashaf book about the fact of download and eye seeing in the face of consideration.”

My research contains an abstract, and three chapters , and finally conclusion, followed by a reference.

The first chapter talks about the question meaning .

The second chapter talks about the question ranging .

The third chapter talks about the question voice.

In this research I adopted the critical descriptor analytics, to reach

of a character in literature and in criticism, movement of the development that goes .

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول-المسائل النحوية	12-2
الفصل الثاني-المسائل الصرفية	18-14
الفصل الثالث-المسألة الصوتية	
الخاتمة	20
قائمة المصادر والمراجع	21
	23-22

المقدمة

في لسان العرب شذ عنه يشذ شذوذا انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ [1]هذا في اللغة بشكل عام أما عند النحويين فهو مخالف للقياس أو المخالف للأصول وهذا المصطلح له مسميات أخرى عند النحويين مثل الضعيف والقليل النادر والقبيح.
وكتاب الكشاف للزمخشري يحفل بالعديد من المسائل النحوية والصرفية التي فسرت ظواهر اللغة وعدت كل ما يخرج عن القاعدة النحوية ولا يوجد له شبيه آو نظير شاذ .
ودراستي هذه تهدف إلى دعم رأي الزمخشري في المسائل المختلفة بالعودة إلى أراء النحويين القدماء والمحدثين في كتبهم المختلفة من اجل تثبيت رأي الزمخشري .
ومنهجي في البحث تحليلي وصفي استقرائي حيث قمت باستخراج المسائل الشاذة في كتاب الكشاف ومن ثم العودة إلى أراء النحويين القدماء والمحدثين حول هذه المسائل المتعلقة بالنحو والصرف ووجه الشذوذ فيها وقارنت بين رأيهم ورأي الزمخشري ؟.
وهذا البحث ابتنى من مسائل في العربية قسمها الباحث إلى مسائل نحوية مثل الضمير إياك واثبات الألف إذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية وحذف لام الدعاء الجازمة وهذا جاء في الفصل الأول أما في الفصل الثاني فتناول المسائل الصرفية مثل تصغير التي وترخيم عز ويا صاحبي وفي الفصل الثالث عرض مسالة صوتية واحدة وهي أصل ود عند لغة بني تميم .
ومن الدراسات السابقة التي عثر عليها الباحث حول كتاب الكشاف مظاهر الاشتقاق في تفسير الكشاف للزمخشري ومنهج العلامة الزمخشري في تعامله مع القراءات من خلال الكشاف لمحمد عمران والقياس النحوي عند الزمخشري وأثره في مواقفه من القراءات القرآنية للدكتور يوسف احمد .
ومن المصادر التي اعتمد عليها الباحث في دراسته تفاسير النحويين للقران الكريم مثل إعراب القران لأبي جعفر النحاس ومعاني القران للفراء والكتب النحوية الصرفية مثل همع الهوامع للسيوطي ومغني اللبيب لابن هشام ومعاجم الشوارد النحوية مثل معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية لمحمد شراب ومعجم الشوارد النحوية لرفيق فاخوري .

الفصل الأول

المسائل النحوية

المسألة الأولى :-

يقول الزمخشري في كتابه عن "إياك نعبد وإياك نستعين"· إنا آيا : ضمير منفصل للمنصوب , واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء : في قولك :إياك ,وإياك ,وإياك, لبيان الخطاب والغيبة والتكلم ,ولا محل لها من الإعراب ,كما لا محل للكاف في أرايتك ,وليست بأسماء مضمرة , وهو مذهب الاخفش وعليه المحققون ,وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وايا الشواب " فشيء شاذ لا يعول عليه .

ويوافق الزمخشري في هذا الرأي , الزجاج في كتابه (إعراب القران) يقول : "إن أي –إياك –فالكاف هنا للخطاب , ومن ادعى فيه انه جر بالإضافة فقد أحال لان ايا اسم مضمر ,والمضمر اعرف المعارف , فلا يجوز إضافته . فان قال : إن أي اسم ظاهر . قلنا : لم نرى اسما ظاهرا الزم إعرابا واحدا إلا في الظروف , نحو الآن وإذ وأين وايا ليست بظرف فان قال : فقد قالت العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه والشواب ,فهذا شاذ لا اعتبار به , ولا يجوز بناء القواعد عليه .

فتعليل الزجاج إن ايا ليست اسما ظاهرا ,لأنها لا تلزم إعرابا واحد إلا في الظروف . وليست مضافة , لأنها اسم مضمر , والمضمر لا يجوز إضافته . فالكاف للخطاب . وأبي جعفر النحاس يشابهه في الرأي يقول : والاسم من إياك عند الخليل وسيبويه ايا , والكاف موضع خفض وعند الكوفيين إياك اسم بكمالها , وزعم الخليل انه اسم مضمر , قال أبو العباس : هذا خطأ لا يضاف **المضمر ولكنه مبهم مثل كل أضيف إلى ما بعده نعبد .**

والانباري في كتابه (أم إنصاف في مسائل الخلاف رد على البصريين والكوفيين بقوله "أما قول من ذهب من البصريين إلا انه مضمر أضيف لأنه لا يفيد معنى بانفراده ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة فباطل, لان هذا الضمير ما وقع إلا معرفة , ولم يقع قط نكرة .

والجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم "إن الكاف والهاء والياء هاهنا هي التي تكون في حالة الاتصال "قلنا:لا نسلم , فإنها وان كانت مثلها في اللفظ إلا أنها تخالفها لان الكاف والهاء والياء هاهنا حروف وهناك أسماء . ايا هي الاسم المضمر وحدها , وليست عمادا للكاف والهاء والياء".

وأما العكبري قال : "ايا عند الخليل وسيبويه اسم مضمر , فأما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لا موضع لها . ولا تكون اسما , لأنها لو كانت اسما لكانت أيا مضافة إليها , والمضمرات لا تضاف ."

والسليلي يرى في هذه المسالة مذاهب :-

- المذهب الأول وهو مذهب سيبويه أن أي هي الضمير والكاف حرف خطاب .
- المذهب الثاني مذهب الزجاج ا نايا اسم ظاهر والكاف والضمير .
- المذهب الثالث إن المجموع هو الضمير وهو منصوب للكوفيين .
- المذهب الرابع ا نايا دعامة والكاف ضمير .
- المذهب الخامس انه ضمير أضيف إلى ضمير .

وهو في النصب ك "انا" في الرفع فيكون ضميرا منفصلا .

لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره اسما مضافا إليه وفاقا للخليل والاخفش والمازني لا حرفا خلافا لسيبويه .

والمنتجب الهمذاني يوافق الزمخشري في ا نايا وحده اسم .

والمضمرات لا تضاف , لأنها معارف ولا يفارقها تعريفها فلا يجوز إضافتها الى غيرها , وهو مذهب صاحب الكتاب وأما ما حكاه الخليل : فليس سبيل مثله أن يعترض على السماع والقياس جميعا , ألا ترى

انه لم يسمع منهم إياك وايا الباطل , ولا حكي عنهم تأكيد اللواحق التي تلحقه , من الكاف والهاء والياء فتركهم ما ذكرت دل على شذوذ هذه الحكاية .

والدكتور هادي نهر له رأي مخالف يقول "الياء والكاف والهاء , ليست ضمائر وإنما هي حروف دالة على مجرد المتكلم أو الخطاب أو الغيبة ,وليست لها محل من الإعراب , والدال على المتكلم أو المخاطب أو الغائب هو ايا وحده وقد وضع مشتركا بين هذه الضمائر جميعها , فان أرادوا بيان ما عنوا به احتاجوا إلى قرينة تبين المعنى المراد منه وهي كلمة قائمة بذاتها .

نلاحظ اختلاف النحويين القدماء والمحدثين , حول أصل إياك هل هي اسم مضمر أم مبهم أم اسم بكامله أم ضمير أضيف إلى ضمير . فالباحث يرى أن ايا هي اسم مضمر ,والكاف والهاء والياء هي حروف لا محل لها من الإعراب ولا يصح أن تكون أسماء لان الاسم المضمر لا يضاف . وهذا يوافق اغلب النحويين .

المسألة الثانية :-

يقول الزمخشري عن الآية "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما".

قال محمود " رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه ..... الخ" وسيبويه يحاشى من اعتقاد عراء القران عن الأفصح , واشتماله على الشاذ الذي لا يعد من القران .

فالنحويين ذكروا أراء متعددة في إعراب هذه الآية مثل الفراء قال "مرفوعان بما عادا عن ذكرهما . والنصب فيهما جائز كما يجوز أزيد ضربته, وازيدا ضربته , وإنما تختار العرب الرفع في "السارق والسارقة" لأنهم غير موقتين , فوجهها توجيه الجزاء , كقولك من سرق فاقطعوا يده , فمن لا يكون إلا رفعا , ولو أراد سارقا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام .

أما عند أبي جعفر النحاس "رفع بالابتداء والخير (فاقطعوا أيديهما) وعند سيبويه الخبر محذوف والتقدير عنده :وفيما فرض عليكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما , والرفع عند الكوفيين بالعائد , وقرا عيسى ابن عمر (والسارق والسارقة) نصبا وهو اختيار سيبويه . قال : إلا أن العامة ابت إلا الرفع يريد بالعامة الجماعة ونصبه بإضمار فعل أي اقطعوا السارق والسارقة وإنما اختار النصب لان الأمر بالفعل أولى وقد خولف سيبويه في هذا .

والعكبري يجيز الخبر وجهان :

احدهما –وهو محذوف تقديره عند سيبويه : وفيما يتلى عليكم ,ولا يجوز أن يكون عنده فاقطعوا وهو الخبر من اجل الفاء , وإنما يجوز ذلك فيما إذا كان المبتدأ الذي وصلته بالفعل أو الظرف , لأنه يشبه الشرط , والسارق ليس كذلك .

والثاني –أن الخبر فاقطعوا أيديهما , لان الألف واللام في السارق بمنزلة الذي , إذ لا يراد به سارق بعينه .

والمنتجب الهمذاني يأخذ من العكبري الوجه الثاني ويقول :"ولا مقال في أن الاسم الموصول يتضمن معنى الشرط بما فيه من الإبهام إذا كانت الصلة فعلا أو ظرفا ., ويصفهما عيسى بن عمر بإضمار فعل ,

أي اقطعوا السارق والسارقة.

والدكتور هادي نمر يقول : والسارق مبتدأ , وخبره, جملة اقطعوا وقد اقترن الخبر بالفاء لكون المبتدأ بال الموصولة المقصود بها الاستقبال والعموم .

إذا فقدنا المعنى أو الشيء المعهود فلا تشبه ال من وما الموصولتين حينئذ , ولذلك لا حاجة للفاء .

نرى اختلاف النحويين القدماء والمحدثين حول هذه الجملة هل هما مرفوعان أم منصوبان ؟

فالباحث يرى أنهما مرفوعان لان الآية لم تخص سارق بعينه وإنما أرادت أي سارق من الجماعة . فالتقدير من سرق فاقطعوا يده .

المسألة الثالثة : -

يقول الزمخشري في آية "فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم "·

إثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على "ما " الاستفهامية , قليل شاذ .

يقول الانباري : الألف في ما الاستفهامية لا تحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار , كقولهم : (لم , بم , وفيم , عم) .

قال تعالى : "فبم تبشرون" , فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها , وان اتصل بها حرف الجر , فلا يجوز أن يقال في لماذا وبماذا : لم ذا , بم ذا , فيم ذا , لان ما صارت مع ذا كالشيء الواحد فلم يحذف منها الألف وكذلك إذا وقعت في صدر الكلام لا يجوز أن تحذف الألف منها , كقولهم : ما تريد. ولا يجوز أن يقال : م تريد .

فالانباري , لم يتحدث عن إثبات الألف في حالة الجر , بل أنكر ذلك , وذكر المواضع التي تثبت فيها الألف .

أما الرضي الاستراباذي , ذكر إثبات الألف ولكن في الشعر , يقول ومن غريب زيادتها أن تزاد في المجرور .

مثل قول الشاعر: فأصبحنا لا يسألنه عن بما به اصعد في علو الهوى أم تصوبا ويوافق الرضي , المنتجب الهمذاني يقول "أن ما استفهامية , كأنه سأل ربه بأي شيء أغواه , ثم ابتدأ لأقعدن واثبات الألف إذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية لا يكون في حالة السعى والاختيار وإنما يكون في الشعر .

ومحمد شراب في (معجيم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية) , يقول إن ما إذا سبقها حرف جر , تحذف منها الألف مثل بم حفرت البئر .

نلاحظ اتفاق النحويين على إن الألف تحذف من ما ,عند اتصالها بحرف الجر , إلا إذا كانت بصدر الكلام أو في الضرورة الشعرية . والباحث يرى في إثبات الألف في الآية ان إثباتها من الشواذ .

المسألة الرابعة : -

يقول الزمخشري في حذف لام الدعاء الجازمة للفعل , بضرورة الشعر , وسوغ حذفها

قرينة مقام الطلب , وإلا فحروف الجر كحروف الجزم لا تعمل وهي محذوفة إلا شذوذا .

والانباري يوافق الزمخشري في حكمه ويروي البيت التي يرد فيه إعمال حرف الجزم مع الحذف , قال الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا ·

فسيبويه كالكوفيين خرج في هذا البيت على أن الأصل لتفد بلام الأمر مكسورة ويجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها .

وقال الأعلم "الشاهد في إضمار لام الأمر في قوله تفد , والمعنى لتفد نفسك , وهذا من أقبح الضرورة , لان الجازم اضعف من الجار , وحرف الجر لا يضمر " . [3]

إما عند السيوطي , فهذا الحكم فيه أقوال : احدهما يجوز مطلقا في الاختيار بعد قول أمر وهو رأي الكسائي قال كقوله تعالي" قل لعبادي الذين امنوا يقيموا" أي ليقيموا .

ثانيها لا يجوز مطلقا ولا في الشعر وهو رأي المبرد .

ثالثها وهو الصحيح يجوز في الشعر فقط كقوله محمد تفد نفسك كل نفس.

ورابعها يجوز في الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر .

وابن هشام الأنصاري , يقر بأنه مطرد عند بعضهم في نحو "قل له يفعل وجعل منه" قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة" والحق أن حذفها مختص بالشعر .

وعباس حسن يقول أن في حذفها أما كثير مطرد ,وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر ,وأما قليل ,ولكنه جائز في الاختيار وفي الضرورة بعد مشتقات القول . وإما قليل مكسور في حالة الضرورة الشعرية وهذا حين لا يسبقها شيء من مادة القول .

والباحث يرى ان لام الأمر لا تحذف ولا تضمر , لان حروف الجر أقوى من حروف الجزم وحرف الجر لا يضمر فكيف بالأضعف منه أن يضمر إلا إذا سبقت بفعل أمر , يعد قرينة تدل على حذف لام الأمر . وغير ذلك يعد من الضرورة الشعرية .

الفصل الثاني

المسائل الصرفية

المسألة الأولى :-

يقول الزمخشري عن تصغير التي : اللتيا : تصغير التي كغيرها من الموصولات التي سمع تصغيرها , وزيدت الألف في أخرها عوضا عن ضم التصغير . وهي بفتح اللام . وقال الاخفش بضمها على قياس التصغير وان كان شاذا في الأسماء المبنية .

ويوافقه في الرأي المبرد يقول اللاتي لا تحقر , استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات : فلما استغنوا عنه صار مسقطا .

وجمال الدين الجياني يقول في (شرح الكافية الشافية) : تصغير اللاتي واللاتي واللاتي بمعناها : اللويتا واللتيات .

ورفيق فاخوري يقول في (معجم شوارد النحو) : "يقال جاء بعد اللتيا والتي بفتح اللام أي بعد الخطيئة الصغيرة والكبيرة التي تقصر العبارة عن بيانها لكثرة وفظاعة تصغير التي على خلاف القياس , لان قياس التصغير أن يضم أول المصغر , وهذا أبقى على فتحته الأصلية لكنهم عوضوا عن ضم أوله زيادة الألف في أخره , كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذياك .

ومحمد الشراب يقول أن اللتيا : تصغير التي واللتيا والتي : اسمان من أسماء الداهية , او هما اسمان , للكبيرة والصغيرة من الدواهي .

والباحث يرى أن تصغير التي هو اللتيا وهذا خرج عن القياس , لان الأصل أن يضم الحرف الأول لكن عوضوا بالألف المزادة في آخره عن الضمة .

المسألة الثانية :-

يقول الزمخشري ان فاعل من سمن شاذ وقياسه فعيل .

أي سامن شاذ والقياس سمين .

عباس حسن يقول "إذ من أين يجيْ التوهم بعد ان قطع الأئمة بالحكم العام السابق , وبقياسه : كرم الرجل : فهو كارم –بخل فهو باخل ومثلها سمن فهو سامن . وأمثال هذا مما فعله ثلاثي يدل على معنى طارئ غير ثابت ولا شبيه بالثابت .

وملخص قوله انه يمكن أن يأتي من سمن –سامن إذا دل على معنى غير ثابت .أما إذا دل على معنى ثابت فقياسه سمين . حسب حال الجملة . ولم يعده شاذ .

ويقول احمد الحملاوي : انه قد يأتي فعيل مرادا به فاعل , كقدير بمعنى قادر , وسمين بمعنى سامن .

يرى الباحث أن اسم الفاعل من سمن هو سامن وسمين . بحسب الحالة التي يرد فيها , فإذا دل على صفة ثابتة فهو سمين . أما إذا دل على صفة طارئة غير ثابتة ولا شبيها بالثابتة فانه سامن .

المسألة الثالثة :-

يقول الزمخشري في عز : مرخم عزى . وترخيمه شاذ لأنه ليس رباعيا ولا مؤنثا بالهاء .

من المعلوم أن من شروط الترخيم أن يكون الاسم علم وان يكون غير مضاف وان لا يكون مندوبا أو مستغاثا وان تزيد عدته على ثلاثة احرف .

والنحويين اتبعوا ذلك في ترخيمهم . فأبي جعفر النحاس يقول اشتقوا العزى من العزيز .

والاستراباذي يجعل ترخيم عز من الضرورة يقول"يرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء وان خلا من علمية وهاء تأنيث على تقدير التمام بإجماع وعلى بنية المحذوف خلافا للمبرد ".

والمالكي منع ترخيم الاسم الذي ليس فيه هاء التأنيث إلا بالشروط المذكورة .

والعزى ففعلى من العز وهي تأنيث الأعز .

يرى الباحث أن ترخيم عز , لا يأتي إلا في الضرورة الشعرية , لمخالفة شروط الترخيم .

المسألة الرابعة :-

يقول الزمخشري في ترخيم يا صاحبي- يا صاح "فترخيمه شاذ من وجهين , لان فيه حذف المضاف إليه وحذف بعض المضاف وكلاهما شاذ , وان كان أصله يا صاحب بلا إضافة فهو شاذ من جهة أن ليس علم ولا مؤنثا بالهاء ".

يقول ابن مالك :"يرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء , وان خلا من علمية وهاء التأنيث , على تقدير التمام بإجماع , وعلى نية المحذوف خلافا للمبرد ,ولا يرخم في غيرها منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح , واطرق كرا على الأشهر ".

والاشموني يعيد قول ابن مالك ويفسره , إذ الأصل : صاحب وكروان ,فرخما مع عدم العملية شذوذا . وأشار بالأشهر على خلاف المبرد ,فانه زعم انه ليس مرخما .وان ذكر كروان كرا .

وكذلك السليلي يوافقهم الرأي ويقول إن وجه شذوذ الأول انه نكرة مقبل عليها خالية من هاء التأنيث فكان حقه أن لا يرخم لكنه لما كثر نداؤه خفف بالترخيم ولم يسمع ترخيمه على نية المحذوف .

وعباس يناقضهم في ذلك ,ويقول: فاصل الكلمة صاحب نوديت نداء ترخيم بحذف الباء . وهذا الرأي يساير قاعد الترخيم عامة ,فهو انسب من الرأي الذي يقول إن أصلها صاحبي ورخمت شذوذا بحذف ياء المتكلم والباء ,إذ لا داعي للأخذ بالشاذ حين يكون المطرد ممكنا . أما حذف الباء في غير حالة النداء فشاء ,إلا للضرورة الشعرية .

ويقول الجنيدي في الاقليد ,أما قولهم يا صاح , واطرق كرا فمن الشواذ ,وجه الشذوذ أنهما ليسا بعلمين وليسا فيهما تاء التأنيث فكان القياس أن لا يرخمان .

والباحث يوافق النحويين القدماء , في أن يا صاحبي ,خرجت عن القواعد المرسومة للترخيم .

الفصل الثالث

مسألة صوتية

مسألة صوتية :-

يقول الزمخشري في الود أن أصله وتد –فقلبت التاء دالا وأدغمت في الأخرى عند تميم شذوذا .

يقول ابن جني في (سر صناعة الإعراب) :"فأما ادكر واذكر فإبدال إدغام ,وليس ذلك من غرض هذا الكتاب,وكذلك قولهم في وتد :ود,هو أيضا إبدال إدغام من جنس ادكر .[2]

ويوضح ابن منظور أصل كلمة ود يقول "وتد :الوتد بلغة تميم , زادوا الياء قالوا وتيد , الوتد في لغة أهل نجد كأنهم سكنوا التاء فادغموها في الدال .

ومن ذلك قولهم :ود :وإنما أصله وتد :وهي الحجازية الجيدة , ولكن بني تميم اسكنوا التاء كما قالوا في

فخذ : فخذ ,فادغموا . ولم يكن هذا مطردا لما ذكرت لك من الالتباس , حتى تجشموا وطدا ووتدا , وكان الأجود عندهم تدة وطدة , إذا كانوا يتجشمون البيان .

يرى لباحث أن لكل لغة لهجاتها المختلفة وهكذا العربية , فلهجاتها كثيرة مثل , تميم والحجاز , وكل له نهجه في أصل ود .

الخاتمة

لقد ظهر جليا في أثناء مدارسة ما تقدم كله , أن لظاهرة الشذوذ حضورا منكشفا لدى علماء العربية , واتخاذهم لهذه الظاهرة مواقف متباينة , تدل عل مدى فهمهم للقاعدة الأصلية ومتى الخروج عنها , ونلاحظ مدى اختلاف النحويين في المسألة الواحدة , فكل يفسر على مذهبه .

وفي بعض الأحيان , عندما يعجز النحويين عن تفسير الظاهرة اللغوية ولا يرون لها شبيه أو نظير في اللغة العربية يحكمون عليها بالشذوذ .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :-

- نلاحظ أن الشاذ برز بشكل واضح في المسائل النحوية , ومن ثم المسائل الصرفية.
- وافق اغلب النحويين أراء الزمخشري في وصف المسألة النحوية بأنها شاذة في اللغة العربية , ولكن في أوصاف مختلفة مثل أمر قبيح , للضرورة الشعرية , أقبح الضرورة , مخالف للقياس .
- نلاحظ أن لكل نحوي أسبابه الخاصة في نعت المسألة بأنها شاذة أو مخالفة للقياس . والزمخشري اخذ ما يناسبه من أراء لتثبيت تعليله بالحكم.
- في اغلب المسائل الصرفية , الزمخشري عدها شاذة , بينما النحويين لم ينعتوا هذه المسائل بالشاذ , بل ذكروا أنها تخالف الشروط وخارجة عن القياس .
- اقل المسائل ورودا في هذا البحث مسألة صوتية واحدة , وهي أصل وتدا عند لغة أهل تميم .

المراجع

- القران الكريم .
- الاستراباذي ,نجم الدين:شرح كافية ابن الحاجب ,دار الكتب العلمية ,بيروت,1979م.
- الاشموني ,نور الدين:شرح الاشموني.
- الانصاري ,ابن هشام :مغني اللبيب عن كتب الاعاريب, تحقيق مازن المبارك , دار المعرفة , بيروت.
- الامباري , كمال الدين : الانصاف في مسائل الخلاف .

- الحملاوي ,احمد : شذا العرف في فن الصرف .
- الجنيدي ,احمد :الاقليد شرح المفصل .
- الجياني, جمال الدين : شرح الكافية الشافية, تحقيق عبد المنعم احمد هرير ,دار المأمون للتراث .
- الزجاج:اعراب القران.
- الزمخشري ,محمود :الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل, ط1.
- السليلي ,محمد :شفاء العليل في ايضاح التسهيل.
- السيوطي ,جلال الدين :همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علوم العربية , دار المعرفة ,بيروت.
- العكبري ,ابي البقاء :التبيان في اعراب القران,نحقيق : علي الجاوي.
- الفراء ,يحيى :معاني القران ,ط2.
- المالكي , عبد الله : شرح الفية ابن مالك, تحقيق : عبد الحميد عبد الحميد.
- المبرد: المقتضب .
- النحاس , ابي جعفر :اعراب القران ,تحقيق :زهير زاهد ,عالم الكتب,ط3,1988م.
- الهمذاني ,المنتجب :الفريد في اعراب القران المجيد , تحقيق:محمد النمر,دار الثقافة , الدوحة , ط1, 1991.
- حسن , عباس : النحو الوافي .
- ابن جني : سر صناعة الاعراب , تحقيق احمد احمد .
- شراب , محمد : معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية , دار المامون للتراث , دمشق , ط1, 1990م.
- فاخوري ,رفيق : معجم شوارد النحو , دار طلاس للدراسات , دمشق ,ط2, 1999م.
- ابن مالك , محمد : شرح التسهيل .
- ابن منظور : لسان العرب , دار الحديث , القاهرة, ط1, 2003م.
- نمر , هادي : الاتقان في النحو والاعراب , عالم الكتب الحديث , ط1 , 2010م.